

بالتعاون



CIBAFI

المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية



تنظيم



شورى للاستشارات الشرعية
Sharia Sharia Consultancy

المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي

23-24 أكتوبر 2013

فندق ريجنسي - مملكة البحرين

شركات التدقيق الشرعي الخارجي

(الحاجة - الواقع - الطموح)

أكتوبر ٢٠١٣م

إعداد

ياسر دهلوي

المدير التنفيذي - شركة دار المراجعة الشرعية

الرعاة

البنك الإسلامي الأردني
بنك مجموعة البركة الفخري

الاسماعيل
RASAMEEL
شركة التمويل الإسلامي

تحت رعاية



Central Bank of Bahrain

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا وحبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

نتقدم بداية بالشكر الجزيل لإخواننا في شركة شورى للاستشارات الشرعية على دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة في المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي والمنعقد في مملكة البحرين راجياً من الله عز وجل أن ويوفقنا جميعاً للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية إلى ما هو خير للأمة الإسلامية.

لقد تضمنت معايير إعداد هذه الورقة طلب اللجنة باختصار المقدمات والتمهيدات والتركيز على النواحي التطبيقية والعملية، وفي رأينا أن هذا التوجه هو المطلوب للمضي قدماً بخطوات ملموسة على أرض الواقع وتحقيق نتائج حقيقية.

لقد شكلت الخبرة المهنية لفريق العمل بدار المراجعة الشرعية وعملهم مع قطاعات الأعمال المتنوعة مصدراً مهماً لدراسة واقع منظومة الرقابة للصناعة المالية الإسلامية وإدراك المساهمة التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق الشرعي الخارجي كجهات مستقلة. وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لفريق العمل بدار المراجعة الشرعية على مساهمتهم الإيجابية لإعداد هذه الورقة ونسأل الله تعالى أن ينفع بها.

ياسر سعود دهلوي

المدير التنفيذي

تتناول هذه الورقة شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الواقع - الطموح - التحديات)

انطلاقاً من المحاور التالية:

• المحور الأول: الحاجة إلى شركات التدقيق الشرعي الخارجي في ظل وجود الهيئات الشرعية ومكاتب المحاسبين.

• المحور الثاني: التحديات والمعوقات الرقابية.

• المحور الثالث: تجارب عملية لشركات التدقيق الشرعي الخارجي.

المحور الأول: الحاجة إلى شركات التدقيق الشرعي في ظل وجود الهيئات الشرعية ومكاتب المحاسبين:

وجهة نظر حول الوضع الراهن

إن الإخلال بالالتزام بالضوابط الشرعية سيفقد الصناعة المالية الإسلامية ميزتها الأساسية، ومن هنا، جاء الاهتمام بالرقابة على ممارسات وتطبيقات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي للتحقق من التزامها به، وهو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الرقابة الشرعية». وبناءً على ما تقدم فقد برز الاهتمام بتكوين الهيئات الشرعية لتتولى مسؤولية الرقابة الشرعية، ورغم تباين التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والمالي الإسلامي في الأسواق المختلفة، إلى أنها اتفقت بشكل عام على النص على تعيين هيئة شرعية من المختصين في الشريعة.

ولا خلاف أن وجود المختصين الشرعيين ووظيفة الرقابة الشرعية كجزء من منظومة الرقابة الشاملة عامل أساسي ومهم، ولكن من وجهة نظرنا أنه ليس العامل الوحيد، وأن متطلبات الالتزام والتطبيق السليم تحتاج إلى الرأي الشرعي المتخصص من جهة، ومن جهة أخرى فهي تستدعي وجود نظم وإجراءات عمل مهنية ووظائف مساندة وأنظمة رقابة وحوكمة وخبرات متخصصة، شأنها شأن أي نشاط من أنشطة الأعمال، ولا يلغي كونها متوافقة مع أحكام الشريعة حاجتها إلى تلك المتطلبات.

لقد حققت الصناعة المالية الإسلامية نمواً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية وأصبحت واقعاً لا بد من التعامل معه، وفي ضوء ذلك، وفي رأينا، لا بد من تطوير الجوانب التشريعية والرقابية لتأخذ في اعتبارها متطلبات الالتزام بالعمل المصرفي الإسلامي والرقابة عليه.

أهمية التدقيق الخارجي كنشاط رقابي

لا بد أن نتطرق أولاً لأهمية التدقيق الخارجي كنشاط رقابي — بشكل عام، فقد جاءت الحاجة إلى طرف حيادي ومستقل يقوم «بالفحص والتحقق وإبداء الرأي»^(١) كنتيجة للتطور المستمر للتنظيم المؤسسي لمنشآت الأعمال «وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعها وانفصال الملكية عن الإدارة»^(٢).

وبالإضافة إلى كون التدقيق الخارجي أحد المتطلبات النظامية في كافة الأنظمة التجارية المعتمدة، وجزء أساسي من منظومة الرقابة، فإن له دور فاعل في حوكمة الشركات وتحسين أدائها، وكذلك في تطوير وزيادة فاعلية الرقابة الداخلية، وفيما يلي نلقي الضوء على بعض تلك الجوانب.

• أهمية المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات:

تهدف المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات (OECD) إلى تحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لحوكمة الشركات، وقد اشتملت تلك المبادئ على جوانب متعددة تتعلق بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح كما تحث على الشفافية والإفصاح^(٣)، ولا يخفى هنا دور المراجع الخارجي لتحقيق تلك المبادئ، بل إن من متطلبات الإفصاح إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل.

ومن وجهة نظرنا، لا تختلف المؤسسات المالية الإسلامية أو المؤسسات ذات التوجه الإسلامي المعلن - أيا كانت أنشطتها- في حاجتها إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، بل هو أدعى لتعزيز الثقة وتحسين الأداء ومواصلة انطلاق هذه الصناعة، وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ إرشادية بهذا الخصوص.

(١) رسالة ماجستير دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، وجدان علي أحمد ٢٠٠٩/٢٠١٠م

(٢) رسالة ماجستير التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية عبد السلام عبد الله أبو-سرعة ٢٠٠٩/٢٠١٠م

(٣) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات. <http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples.pdf>. ٢٠٠٧/٢٠٠٩

وقد تضمنت الممارسات الأفضل الموصى بها تحت مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة ما يلي:

«فيما يتعلق بعمليات المراقبة الخارجية للالتزام بالشريعة، يجب على لجنة المراجعة أن تتأكد بقدر الإمكان من أن مراجعي الحسابات الخارجيين قادرون على إجراء مراجعات الالتزام بالشريعة ضمن الشروط المنصوص عليها، وأنهم يقومون بذلك فعلاً» (٤) ، وعلى الرغم من أن مراجعي الحسابات الخارجيين لا يقومون حالياً بالتدقيق الشرعي، إلا أن ما نصت عليه تلك الإرشادات تعد تأكيداً على أهمية وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي.

• أهمية المراجعة الخارجية في تطوير الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية ونظام الضبط الداخلي في أي مؤسسة دور مؤثر في تحقيق التزام المؤسسة بالمبادئ والنظم والسياسات الموضوعية لها، وينطبق ذلك أيضاً على المؤسسات المالية الإسلامية، فوجود نظام رقابة متكامل وفاعل داخل المؤسسة ضروري لضبط العمل وفق الضوابط الشرعية بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين الأخرى المتعلقة بإدارة المخاطر وحماية العملاء وغيرها من التشريعات المنظمة للعمل المصرفي والمالي.

ومن واقع ممارستنا لأعمال التدقيق الشرعي فقد لمسنا مستوى اعلى من الالتزام بالضوابط الشرعية في المؤسسات التي تتمتع بنظام ضبط داخلي قوي مقارنة بغيرها. إن من الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية تقييم نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة وإبداء رأي مستقل بشأنها، ولا شك أن ذلك دافع مهم للتطوير، ولكن هذه الميزة غير متاحة حالياً في مجال الرقابة الشرعية لعدم وجود وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ضمن منظومة الرقابة الشرعية!

• استقلالية المراجع الخارجي ونوعية الملاحظات

لقد شهدنا في السنوات الخمس الماضية - ومن خلال عملنا مع العديد من المؤسسات - اهتماماً بتطوير جوانب الرقابة الشرعية الداخلية من خلال تعيين وتدريب مدققين شرعيين وإجراءات أخرى داخلية، ولكن، وبرغم أهمية ذلك الدور، فإننا نرى أن وجود المراجع الشرعي الخارجي المستقل سيمثل نقلة نوعية لمنظومة الرقابة الشرعية وسيعزز الثقة في الصناعة ككل.

(٤) المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية - مجلس الخدمات

المالية الإسلامية.

من جهة أخرى، فإن نوعية الملاحظات التي يمكن ان يقدمها المراجع الخارجي حول نظم الرقابة الداخلية ومعاملات المؤسسة ستكون مبنية على أفضل الممارسات في الرقابة وفي المعاملات المالية الإسلامية، وهذا بدوره سيرفع ويحسن درجة الالتزام بالضوابط الشرعية.

التدقيق الشرعي الخارجي في ظل وجود هيئة الرقابة الشرعية

وفقاً لمعظم الأنظمة الحالية وكذلك المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لا تتوقف مسؤولية الهيئة الشرعية على إبداء الرأي الشرعي واعتماد المنتجات المالية والمصرفية بل يدخل من ضمن مسؤولياتها التحقق من استمرار التوافق في مراحل التنفيذ، والهيئات الشرعية تعي هذه المسؤولية، إلا إن الواقع العملي وضغوط العمل على هذه الهيئات الشرعية لا يمكنها - من وجهة نظرنا- من القيام بمسؤولياتها الرقابية على اتم وجه ولا بد من نظام رقابي متكامل يدعم دورها.

من جهة أخرى، نحن لا نرى تعارض بين قيام المدقق الشرعي الخارجي بدوره في التدقيق والمراجعة وإبداء الرأي المستقل، وبين ما تقوم به الهيئة الشرعية، بل نعتقد ومن خلال ممارستنا العملية لأعمال التدقيق الشرعي بأن دور المدقق الشرعي الخارجي مكمل لمهام الهيئة الشرعية.

فإذا كانت الهيئة الشرعية مستقلة تنظيمياً ومعينة من الجمعية العمومية للمنشأة، فإن تقرير المدقق الخارجي سيكون عوناً لها للوفاء بمسؤولياتها، بل قد يحتوي التقرير على ملاحظات واقتراحات قد لا تتاح للهيئة الشرعية من خلال تقرير المدقق الشرعي الداخلي.

وكما أسلفنا، فإن اطلاع المدقق الشرعي الخارجي على أفضل الممارسات في الرقابة والمعاملات المالية الإسلامية سيمثل مصدراً هاماً ومتجدداً للمعلومات التي يمكن أن تطور به الهيئة الشرعية مستوى الالتزام بالمؤسسة بصفقتها المسؤول الأول عن ذلك.

التدقيق الشرعي الخارجي في ظل وجود مكاتب المحاسبين الخارجيين

لا يوجد ما يمنع مكاتب المحاسبة الخارجية من ممارسة أعمال التدقيق الشرعي، ولكنها لم تتوجه إلى التخصص في هذا المجال وبالتالي افتقرت إلى الخلفية والخبرة الشرعية التي تمكنها من ممارستها.

ومن وجهة نظرنا، فإن عدم فرض التدقيق الشرعي الخارجي كمتطلب نظامي من أسباب إجماع مكاتب المحاسبة الخارجية عن الاهتمام به، فتكلفة تأهيل كوادر بشرية تؤدي هذا العمل وعدم القدرة على تحديد حجم السوق المحتمل للطلب على هذه الخدمة تعد عوامل غير محفزة للاستثمار.

المكاتب المتخصصة في الرقابة الشرعية

بدأت المكاتب المتخصصة في خدمات الرقابة الشرعية بالظهور منذ عام ٢٠٠٤م، ورغم أنها أنشأت برؤى مختلفة من مختصين في المصرفية الإسلامية والشريعة، إلا أنها تمحورت حول تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية وخدمات الرقابة الشرعية، وقد اكتسبت تلك المكاتب خبرة التدقيق الشرعي كأحد الخدمات التي تقدمها وطورتها مع مرور الوقت والنمو المطرد للصناعة المالية الإسلامية.

والوضع الراهن أن خدمة التدقيق الشرعي تُقدم بطلب من عملاء تلك المكاتب ولا يوجد ما يفرضها نظاماً، لذلك يتم تقديمها بصور تتعدد وفق احتياجات العملاء، ولكن لا نستطيع القول أنها تستوفي حالياً كافة خصائص التدقيق الخارجي.

المحور الثاني: التحديات والمعوقات الرقابية:

تستند نظرتنا للتحديات والمعوقات الرقابية إلى تجربتنا في تقديم خدمات الرقابة الشرعية في عدة أسواق، وقبل مناقشتها، لا بد من التوضيح أنها لا تختص بالتدقيق الشرعي الخارجي فقط، فنحن نرى أن وظيفة الرقابة عبارة عن نظام متكامل يشمل وظائف رقابية داخلية تقوم المؤسسة المالية بإنشائها، ووظائف رقابية خارجية تقع على عاتق الجهات الرقابية.

- التحدي الأهم هنا هو عدم إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي وما ترتب عليه من عدم وجود المؤسسات الرسمية التي يجب أن تعمل على رعاية المهنة وتطويرها والرقى بالمعايير والأسس الخاصة بها.

- من أبرز التحديات أيضاً عدم وجود معايير موحدة - كما في التدقيق المحاسبي والمالي - يتم على أساسها التدقيق الشرعي الخارجي ويستطيع المدقق في ضوءها من إبداء رأي مستقل.

ولكننا نعتقد أنه ذلك أمر يمكن معالجته باعتماد استخدام المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كأساس للتدقيق الشرعي الخارجي مع إقرار تدابير أخرى لمعالجة الجوانب التي لا تغطيها المعايير، والجوانب التي تتضمن قرارات خاصة لهيئة الشرعية المشرفة على المؤسسة الخاضعة للتدقيق.

- نصت معظم القوانين المنظمة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي على تعيين هيئة رقابة شرعية للمؤسسة المالية الإسلامية ولكنها لم تحدد بوضوح وظائف وأعمال تلك الهيئات ولم تبين ما يترتب على هذه الوظائف من مسؤوليات وحقوق وواجبات، وفي رأينا أن عدم التحديد هذا ساهم في عدم الإلزام بالتدقيق الشرعي الخارجي.
- وكنتيجة أخرى للنقطة السابقة، لا تقوم الجهات الإشرافية بالتفتيش على الجوانب المتعلقة بالالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية وتترك هذه المهمة لهيئة الشرعية.

المحور الثالث: التجارب العملية لشركات التدقيق الشرعي الخارجي:

نحن نؤمن أن المشاركة بعرض التجارب العملية يعد من أفضل طرق التطوير وتعميق الخبرات، وهو ما نحتاجه في مجال الرقابة الشرعية بشكل عام، سنذكر فيما يلي أمثلة من واقع تجربتنا العملية كأحد مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي:

• قوة نظام الضبط الداخلي في المؤسسة:

يعتبر نظام الضبط الداخلي (Internal Control System) واحداً من أهم الجوانب التي يجب على المؤسسة المالية الحرص على تطويره والمحافظة على قوته من أجل تنفيذ عمليات المنتجات والعمليات التابعة لها حسب الأصول والضوابط المعتمدة من الهيئة الشرعية، ويعد ذلك من أولى الخطوات نحو إعمال نظام رقابي متكامل داخل المؤسسة، ونستعرض في هذا السياق مخرجات نظاميين تختلف فيهما درجة قوة نظام الضبط الداخلي:

تتمتع المؤسسة الأولى بنظام رقابي داخلي قوي، حيث تم اعتماد دليل سياسات وإجراءات خاص بالهيئة الشرعية يوضح نطاق العمل والمهام المنوطة بهم وماهي الأنشطة والاتفاقيات التي يجب عرضها عليهم والتقارير التي يجب اطلاعهم عليها، كما تم اعتماد دليل عمل إجرائي خاص بكل منتج أو عملية تم اعتمادها من الهيئة يتضمن تعريف المنتج والمعايير والضوابط الشرعية الخاصة به والعقود والمستندات اللازمة في تنفيذه، بحيث يحيط الموظف

بكل الجوانب اللازمة لتنفيذ المنتج.

في المؤسسة الثانية النظام الرقابي الداخلي ليس بنفس القوة، فمثلاً لا يوجد لبعض المنتجات فتوى باعتمادها أو ضوابط ومعايير واضحة ومعتمدة من الهيئة الشرعية لتنفيذها، على الرغم من وجود إدارة رقابة داخلية في المؤسسة.

الفرق بين مخرجات النظامين كبير من حيث كمية ونوعية الملاحظات المسجلة عليهما في عملية التدقيق الشرعي، ففي حالة المؤسسة الأولى نجد أن الملاحظات قليلة وغير جوهرية، بينما في حالة المؤسسة الثانية تكثر الملاحظات وتتضمن ملاحظات جوهرية وملاحظات أخرى جاءت نتيجة عدم وضوح الإجراءات وخطوات التنفيذ مما قد يمثل إشكالاً من الناحية الشرعية.

• تحسن مستوى الالتزام وتناقص الوقوع في الأخطاء الجوهرية عند تنفيذ عمليات المنتجات: تم إسناد مهمة التدقيق الشرعي لنا في العديد من المؤسسات المالية، حيث نقوم بأعمال التدقيق الشرعي ونرفع تقريرنا بالنتائج إلى الهيئة الشرعية في كل مؤسسة. وقد لاحظنا ولسنا بالممارسة وتكرار أعمال التدقيق بشكل دوري تحسن مستوى الالتزام بالضوابط الشرعية وتناقص مستمر في الأخطاء الجوهرية في تنفيذ معاملات المنتجات. تضمن عملنا مع تلك المؤسسات تطوير واعتماد أدلة وسياسات وإجراءات خاصة بالمنتجات وعمل ورش تدريبية للموظفين وزيارات ميدانية.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، نورد لكم فيما يلي توصياتنا المبنية على ما نتطلع الوصول له لتطوير صناعة الرقابة الشرعية وفي ضوء تجربتنا المتواضعة:

١. في رأينا أن هناك حاجة ماسة لتطوير نوعي في التشريعات والأنظمة التي تصدرها الجهات الرقابية لأنشطة العمل المالي والمصرفي المتوافق مع الضوابط الشرعية، تأخذ في اعتبارها متطلبات الالتزام بتلك الضوابط من جانب، وتفعيل الرقابة عليه من جانب آخر، مع التركيز على التحول إلى العمل المؤسسي.

٢. أن تصدر الجهات الرقابية أو المنظمة لعمل المؤسسات المالية في كل دولة (مثل المصرف المركزي وهيئة السوق المالية) تشريعات تختص بحوكمة الصناعة المالية الإسلامية وتأخذ في اعتبارها خصوصية هذه الصناعة وما يترتب على ذلك من ضمان الالتزام بالأحكام

- والضوابط الشرعية.
٣. ويترتب على النقطة رقم (٢) قيام الجهات الرقابية بأعمال الرقابة والتفتيش على تنفيذ التشريعات المقترحة.
٤. إعادة تحديد دور ومسؤوليات الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل دقيق من قبل المصرف المركزي على أن يكون ذلك في حدود أفضل الممارسات الممكنة عملياً.
٥. تنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي وإقرار القوانين واللوائح الملزمة وإنشاء المؤسسات الرسمية التي تعمل على رعاية المهنة وتطويرها وتقنين مزاوتها، بالإضافة إلى حث المصارف المركزية في الدول على إصدار القوانين والمعايير التي تحمل صفة الإلزامية للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص تعيين مراجعين شرعيين خارجين كما هو الأمر مع المراجعين القانونيين.
٦. تطوير نماذج لأفضل الممارسات في المعاملات المالية والمصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الضوابط الشرعية لدعم وظيفة المدقق الشرعي الخارجي وتحسين مستوى الالتزام بالضوابط الشرعية.
٧. تحديد حد أدنى لمتطلبات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، فبالإضافة إلى وجود الهيئة الشرعية لابد من وجود ما يلي:
١. وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي (على أن تطبق بألية مهنية ويتم تحديد مؤهلات المدققين والتفتيش على تقاريرهم وادائهم من المصرف المركزي).
٢. أدلة العمل والسياسات والإجراءات المصممة لهذه المنتجات تراعي الضوابط الشرعية لكل منتج.
٣. تأهيل الموظفين العاملين في المؤسسات المالية من خلال برامج تأهيل مهنية.
٤. أدوات وخطط لتوعية العملاء باليات وضوابط العمل المصرفي الإسلامي.

والله ولي التوفيق...